كلية التجارة

قسم المحاسبة والمراجعة

التقييم المحاسبي للتوسع في المشروع الصناعي مع التطبيق على صناعة الأدوية

بحث مقدم

للحصول على درجة دكتوراالفلسفة في المحاسبة

إعـــداد

صفاء جرجس تادرس

مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية

٧٠٨٥

إشـــراف

الدكتور / حســـن محمـــد كمـــال

استاذ بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية

الدكتور / محمد توفيق محمد دسوقي

استاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية

١٩٨٩

إهـــــداء

الـــــى

روح ابـي تخليدا لذكـراه

امي نبع الحب والحنـــــان

زوجي وشريكي في الكفاح

بناتي أمل المستقبـــــــل

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

شكلت لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من السادة :

الدكتور / حسن محمد كمال

استاذ بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية — **مشرفا ورئيسا**

الدكتور / حسن أحمد غلاب

استاذ بقسم المحاسبة والمراجعة وعميد الكلية — **عضوا**

الدكتورة / سهير شعراوى محمد جمعة

استاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة

بكلية التجارة - جامعة الزقازيق فرع بنها — **عضوا**

الدكتور / محمد توفيق محمد دسوقى

استاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية — **مشرفا بالاشتراك**

شكر وتقدير

بعد حمدالله وشكره على جزيل عطاياه يطيب للباحثة ان تقدم أسمى آيات الشكر والتقدير للدكتور / حسن محمد كمال أستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية والمشرف على الرسالة ، اذ عهدت فيه دائما سعة الصدر ، كما لم يتوان لحظة فى تقديم العون والمساعدة والتوجيه مما كان له اكبر الاثر فى نفسية الباحثة ودفعها الى الامام وذلك فى كل مرحلة من مراحل البحث ٠

كما يسر الباحثة ان تتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور/ محمد توفيق أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية لتفضله بالاشتراك فى الاشراف على الرسالة ، ولما قدمه من توجيهات وآراء كان لها عظيم الاثر فى البحث ٠

كما يسعد الباحثة ان تقدم خالص الشكر والتقدير للدكتور / حسن احمدغلاب أستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة وعميد الكلية ، على معاونته وتفضله مشكورا بالاشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة بالرغم من شواغله العديدة ٠

ويطيب للباحثة ان تقدم اسمى آيات الشكر الى الدكتورة سهير شعراوى محمد جمعة أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة الزقازيق فرع بنها ، لتفضلها بقبول الاشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ٠

ويسر الباحثة ان تقدم جزيل الشكر للدكتور / كمال حسين أستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية لما قدمه للباحثة من ارشادات وتوجيهات اثناء البحث٠

ولايفوت الباحثة أن تتوجه بالشكر الى المسئولين عن شركات الأدوية التى تناولتها عينة البحث من رؤساء قطاعات ومديرى العموم وغيرهم ممن تفضلوا مشكورين بتقديم العون للباحثة ، ولما قدموه من استجابات صادقة ومعلومات خلال تردد الباحثة على هذه الشركات مما كان له الأثر الكبير فى البحث ٠

الباحثة

(م) مقدمة البحث

(م) مقدمة البحث

م / ١ طبيعة المشكلة .

م / ٢ أهمية البحث .

م / ٣ حدود البحث .

م / ٤ منهج البحث .

م / ٥ اطار البحث .

م / ١ طبيعة المشكلة :

تتمثل أهم الاهداف الاساسية للدول النامية في زيادة الانتاج وعدالة التوزيع وتنمية المهارات والخبرات بما يحقق الاكتفاء الذاتى ، وهذا يدفعها الى مسايرة النمو والتقدم بمعدلات سريعة ، كما تهدف للتقدم الصناعى لما له من تأثير على اقتصاديات الدول .

ان الدول النامية تعتمد على التنمية الصناعية فى تقدمها وفى الخروج من دائرة التخلف (١) .

فلقد اصبح التقدم الصناعى هدفا قوميا للدول النامية المتطلعة للتقدم والرفاهية ، وخاصة ان تجارب التصنيع فى الدول المتقدمة قد اكدت العلاقة القوية بين معدلات التنمية الصناعية ومعدلات النمو فى الدخل القومى .

ترتبط التنمية الصناعية فى الدول النامية بحقيقة هامة وهى ندرة مواردها الاقتصادية ، لذلك فإن هذه الدول غير مستعدة للتضحية بهذه الموارد النادرة فى استثمارات فاشلة أو استثمارات ذات عائد ضعيف ، لأن تكلفة الاستثمارات لاتتوقف على قدر الموارد المستخدمة فيها ، وانما تقاس بايرادات الفرص الضائعة نتيجة استخدام هذه الموارد فى إستثمار معين دون غيره من الاستثمارات .

لذلك فإن مشكلة التنمية الاقتصادية فى الدول النامية تتعلق بالدرجة الأولى بتقييم واختيار المشروعات التى سوف تدرج فى خطة التنمية .

ان مشكلة الدول النامية ليست مشكلة نقص فى الموارد فحسب ، وانما هى مشكلة تخصيص واستخدام امثل لتلك الموارد ، فمعدل النمو الاقتصادى لايعتبر

---

(١) د. محمد رضا على العدل ، المالية العامة فى النظرية والسياسات والتخطيط المالى (القاهرة : مطبعة الاستقلال الكبرى ، ١٩٧٦)، صفحة ٢٩ .

دالة على حجم الاستثمارات فقط وانما هو دالة على كيفية استخـــدام تلـــك الاستثمارات ٠

وتظهر خطورة المشكلة أيضا فى أن الكثير من المشروعات فى الدول الناميـة تتم بناء على اندفاعات غير مدروسة ، اما بدافع الحماس او التقليد للدول الأكثـر تقدما أو لأسباب اخرى ، ويكون لهذا التصرف أثره السيىء على الاقتصاد بصفـة عامة ، وذلك نتيجة تجميد رؤوس الاموال والموارد الاستثمارية النادرة فى شكـل طاقات انتاجية معطلة ، فى الوقت الذى لاتتحمل فيه هذه الدول اى نوع من الاسراف او الضياع فى الموارد ٠ هذا علاوة على الفرص الاستثمارية الضائعة نتيجة استخدام وتخصيص هذه الموارد فى استثمارات ضعيفة ٠ فالقرار الاستثمارى قرار غير مـرن وبصدوره يتعثر على المستثمر الغاؤه أو تعديله دون خسائر جسيمة تفوق امكانـات اقتصاد دولة نامية ٠

لذلك فإن القرارات الاستثمارية ، وخاصة فى مجال الصناعة تحظى بدرجة كبيرة من الاهتمام نظرا لارتباطها بانفاق رؤوس اموال ضخمة من جهة ، ولتأثيرهـا علـى التطور الصناعى ومعدلات التنمية من جهة أخرى ٠

م / ٢ أهمية البحـث :

تنبع اهمية البحث من أن المشروعات الحديثة تتطلب استثمارات ضخمـة تتعرض مع سرعة الاختراعات الحديثة للتقادم السريع ، وأن هذه المشروعات تعتبـر من العمد الاساسية التى تقوم عليها اقتصاديات المجتمع ، والتى تؤثر فيه ايضا مـن النواحى الاجتماعية والسياسية ، وهذا الواقع يملى عليها ضرورة القيام بدراسـات مسبقة سواء بالنسبة لانشاء المشروعات الجديدة او التوسع فى المنشآت القائمـة ، لأن الخطأ فى اتخاذ قرار الاستثمار اصبح ذا تكلفة مرتفعة ينوء بها اقتصاديـات

الـدول خصوصـاً بالنسبـة للـدول النامية التى تفتقـر أصـلاً الـى راس المال .

ولاتقتصر حاجة المشروع الى دراسات الجدوى بالنسبة للمشروعات الخاصـة ولكنها تمتد الى المشروعات العامة ، فلابد - فى كل حالة - التأكد من أن عوائد المشروع تغطى تكاليفه وتتمكن من تحقيق هامش ربح معقول ، ومع ذلك نجد فـى أحوال مختلفة

" انه كثيرا ما تنفذ خطط التوسع والاستثمار - وخاصة فى النظـام الاشتراكى الحاضر - دون التقيد كلية بعامل الربح أو عائد الاستثمار كمقياس يبرر هذا التوسع والاستثمار ، او يكون هدف الدولة فـى هذه الحالة هو الاسهام فى زيادة الانتاج لسد حاجات المجتمـع كما يحدث فى بعض قطاع الصناعات المختلفة فى المؤسسات النوعية المتعددة حيث يكون الغرض من التوسع والاستثمار دعم تلك الوحدة والبقاء عليها كدعامة من دعامات الاقتصاد القومى " (١) .

كما لاتقتصر الحاجة الى دراسة الجدوى على المشروعات الصناعية ، ولكنهـا تمتد لتشمل المشروعات الخدمية ، فطالما ان المشروع يخصص له قدر من المـوارد فلابد ان تستخدم افضل استخدام حتى تحقق عائداً يفوق هذه الاستخدامات .

وقد زاد الاهتمام بهذه الدراسات نظرا لأن الدولة أصبحت تشترط - لمنـح المستثمر التراخيص الخاصة بالمشروعات التى تنشأ طبقا لقانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى - ضرورة القيام بدراسات الجدوى اللازمة عن طريق بعض الجهـات الحكومية مثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة او بعض المكاتب الاستشارية المتخصصة .

---

(١) د. محمد نصر الهوارى ، الاصول العلمية والعملية في اعداد ودراسة القوائم المالية (القاهرة : ١٩٦٥) ، صفحة ٩٤ - ٩٥ .

هذا علاوة على ان البنوك اصبحت تشترط - قبل الموافقة على تمويل اى مشروع - ضرورة تقديم المستندات التى تثبت قيام المشروع بهذه الدراسات .

وجدير بالذكر أنه ليس من الحكمة بذل الجهود والوقت والتكاليف فى المفاضلة بين البدائل لاختيار بديل يحقق عائدا ضعيفا ، ولكن لابد فى القرارات الاستثمارية عند بذل أى جهد أن يكون محققا لاكبر قدر من المنافع عن طريق خلق وتوليد فرص وبدائل جديدة ، وهذا مايحققه دراسة وتقييم جدوى المشروعات .

ان دراسة وتقييم جدوى التوسع فى المشروع الصناعى تمكن من اختيار معايير التقييم والمفاضلة بين البدائل على أساس علمى وطبقا لدراسات متخصصة ، كما تمكن من اختيار الأساليب الفنية الى تحقق التكامل والتناسق بين المشروع الصناعى من جهة والارتقاء بالتنمية الصناعية من جهة اخرى .

ان دراسة وتقييم المشروع قبل تنفيذه ليست من قبيل الترف الادارى ، وليست أمراً تحكميا وانما هى ضمان لحماية اموال المستثمر وتنظيم للمنافع الخاصة بهذه الاستثمارات ، كما انها تشير الى مستقبل المشروع على المدى الطويل وتوضح المؤشرات العلمية اللازمة لترشيده حتى يسهم بدوره فى تطوير الاقتصاد القومى .

م / ٣ حدود البحث :

وضح الباحث ان دراسة وتقييم الجدوى للمشروع ليست عملية قاصرة على المشروعات الجديدة فحسب وانما تمتد لتشمل اى قرار استثمارى خاص بالتوسع فى المشروعات القائمة . وقد يخطىء البعض حينما يظن أن هذه الدراسة قاصرة على بعض المشروعات دون غيرها ، فأى مشروع يخصص له نسبة من الموارد المتاحة فى الدولة لابد وان يكون مجالاً للدراسة ، حتى يتأكد القائمون بالتقييم من صلاحية

وجدوى استخدام هذه الموارد ، وفاعلية استخدامها فى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية .

ونظرا لحيوية هذه المشكلة - وخاصة فى الوقت الراهن وبالذات فى الدول النامية التى تتسم بندره مواردها - اتسعت مجالات البحث فى هذا المجال واخذ الباحث اتجاها معينا فى الدراسة ينحصر فى الحدود التالية :

- دراسة وتقييم التوسع فى المشروع الصناعى القائم دون التعرض للتقييم على المستوى القومى .
- استخدام الاساليب المحاسبية فى التقييم تاركاً مجال استخدام الأساليب الكمية لابحاث اخرى .
- اتباع اسلوب الدراسة النظرية مع تدعيم البحث بدراسة ميدانية فى قطاع صناعى حيوى هام من قطاعات الدولة وهو قطاع الأدوية .

م / ٤ منهج البحث :

يتخذ الباحث أسلوبا اساسه الدراسة النظرية للاساليب العلمية التى وردت بشأن دراسة وتقييم المشروع الصناعى ، كما يتناول بالايضاح الاتجاهات المختلفة التى تناولتها هذه الدراسات .

وقد استعان الباحث فى دراسته بالمحاضرات والمناقشات الى دارت فى بعض المؤتمرات التى تناولت هذه الموضوعات والتى حضر الباحث بعضها ، ومن بين هذه المؤتمرات :

- مؤتمر دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الذى أقيم بالمركز العلمى بكلية التجارة جامعة عين شمس فى الفترة ما بين ١٩٨٢/١٢/٤ الى ١٩٨٢/١٢/١٥.

- مؤتمر دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الذى اقيم فى مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية فى الفترة من ١٩٨٣/١١/١٩ الى ١٩٨٣/١٢/٨ .

وقد قام الباحث بدراسة ميدانية لاحد القطاعات الصناعية الهامة وهو قطاع الادوية ، حيث يتخذ الباحث بعض شركات الأدوية كعينة لهذه الدراسة الميدانية ، وذلك للتعرف على مدى تمشيها مع الاطار النظرى للبحث .

كما اتبع الباحث اسلوب الدراسة الاستنباطية لاستخلاص النتائج والتوصل الى بعض المعايير المقترحة للتقييم ، وذلك بعد الربط بين الدراسة النظرية وبين ما يتم فى الواقع العملى .

م / ٥ اطار البحث :

يتضمن اطار البحث أربعة فصول هى :

(١) **الفصل الاول** : اطار ومراحل دراسة جدوى التوسع فى المشروع الصناعى .

١/١ **المبحث الاول** : أهمية وتعريف دراسة جدوى التوسع فى المشروع الصناعى .

٢/١ **المبحث الثانى** : الاعتبارات الواجب مراعاتها عند اختيار المشروعات .

٣/١ **المبحث الثالث** : مسئولية دراسة جدوى التوسع فى المشروع الصناعى .

٤/١ **المبحث الرابع** : انواع دراسات وتقييم جدوى التوسع فى المشروع الصناعى .

(٢) **الفصل الثانى** : البيانات اللازمة لتقييم التوسع فى المشروع الصناعى والمشكلات المتعلقة بها .

١/٢ المبحث الاول : المقصود بالتقييم .

٢/٢ المبحث الثانى : البيانات اللازمة لتقييم التوسع فى المشروع الصناعى .

٣/٢ المبحث الثالث : الاساس المحاسبى المستخدم فى قياس التدفقات النقدية لتقييم جدوى التوسع فى المشروع الصناعى .

٤/٢ المبحث الرابع : المشكلات المتعلقة بقياس التدفقات النقدية عند تقييم جدوى التوسع فى المشروع الصناعى .

(٣) **الفصل الثالث** : المعايير المستخدمة فى التقييم المحاسبى للتوسع

١/٣ المبحث الاول : القرارات الاستثمارية .

٢/٣ المبحث الثانى : المعايير المحاسبية المستخدمة فى تقييم قرار التوسع فى المشروع الصناعى .

(٤) **الفصل الرابع** : دراسة ميدانية لصناعة الأدوية

١/٤ المبحث الاول : نبذة عن صناعة الدواء واسلوب الدراسة الميدانية .

٢/٤ المبحث الثانى : تحليل وتقييم اجابات المسئولين على استمارة الاستقصاء .

ويرجو الباحث ان يكون قد وفق الى السير فى الطريق السليم نحو بداية موفقة لدراسة موضوع من الموضوعات الحيوية التى تهم جميع انواع المشروعات والمجتمع بصفة عامة ، كما يرجو الباحث من الله التوفيق وخير الجزاء .

والله ولى التوفيق ،،،

فهـــــرس البحـــــث

	الموضـــــوع	رقم الصفحة
	(١) الفصل الاول	١
	اطـــار ومراحل دراسة الجدوى في المشروع الصناعى	
١/١	**المبحث الاول : اهمية وتعريف جدوى التوسع فى المشروع الصناعى .**	٢
١/١/١	أهمية دراسة الجدوى	٢
٢/١/١	التعريـــف بدراسات الجدوى	٩
٢/١	**المبحث الثانى : الاعتبارات الواجب مراعاتها عند اختيار المشروعات ...**	١٢
١/٢/١	كيفية المفاضلة بين مشروعات الاستثمار الاجنبى فى مصر	١٤
٣/١	**المبحث الثالث : مسئولية دراسة جدوى التوسع فى المشروع الصناعى .....**	١٧
١/٣/١	دور الهيئة العامة للتصنيع فى دراسة وتقييم جدوى المشـــروع الصناعى الاستثمارى	١٨
٢/٣/١	دور الهيئة العامة للاستثمار العربى والاجنبى والمناطق الحـــرة فى دراسة وتقييم جدوى الاستثمارات	٢٠
٤/١	**المبحث الرابع : انواع دراسات وتقييم جدوى التوسع فـــى المشـــروع الصناعى .**	٢٢
١/٤/١	التقييم طبقا للهدف	٢٢
٢/٤/١	التقييم طبقا لمراحل الدراسة	٢٤
١/٢/٤/١	مرحلة الدراسة المبدئية لخطة التوسع فى المشـــــروع الصناعى	٢٦
٢/٢/٤/١	مرحلة الدراسة التفصيلية لخطة التوسع فى المشـــــروع الصناعى	٢٨